Distr.
GENERAL

A/36/175
19 June 1981
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

الدورة السادسة والثلاثون
البند ٩٨ من القائمة الأولية*

التقارير المالية والحسابات ، وتقارير مجلس مراجعي الحسابات

تنظيم مجلس مراجعي الحسابات وممارساته الفنية

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل الى أعضاء الجمعية العامة تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن تنظيم المجلس وممارساته الفنية ، الذى أعدّ عملا بأحكام مقرر الجمعية العامة ٣٤/٤٠٣ المؤرخ في ٢٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٩ .

* A/36/50 .

Digitized by UNOG Library

كتاب الاحالـة

٩ حزيران/يونيه ١٩٨١

سيـــدى ،

أتشرف بأن أحيل اليكم ، عملا بأحكام مقرر الجمعية العامة ٣٤/٤٠٣ ، تقرير مجلـــــس مراجعي الحسابات بشأن تنظيم المجلس وممارساته الفنية .

وتفضلوا ، سيادتكم ، بقبول فائق الاحترام .

(توقيع) عثمان غـني خـان
المراقب المالي والمراجع العـــام
للحسابات في بنغلاديـش
ورئيس مجلس مراجعي حسابات الامم المتحدة

رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة
نيويورك

Digitized by UNOG Library

أولا - مقدمة

١ - اتخذت الجمعية العامة في جلستها العامة ٤٦ المعقودة في ٢٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٩، وبناء على توصية اللجنة الخامسة(١)، المقرر ٣٤/٤٠٣، الذي احاطت فيه علما بالمقترحات الواردة من حكومة كندا، بشأن اجراء تغييرات جوهرية في ترتيبات المراجعة الخارجية لحسابات الأمم المتحدة، والتمست من مجلس مراجعي الحسابات تقديم آرائه حول تنظيم المجلس وممارساته الفنية. واستجابة لهذا الطلب، فان هذا التقرير يتناول تنظيم المجلس وممارساته الفنية، ويتضمن آراء المجلس بشأن التغييرات الجوهرية التي اقترحتها حكومة كندا.

ثانيا - تنظيم المجلس

ألف - التكوين والولاية

٢ - ان مجلس مراجعي الحسابات، المنشأ بمقتضى قرار الجمعية العامة ٧٤ (د-١) المؤرخ في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٦، يتألف من ثلاثة أعضاء. كل واحد منهم مراجع عام للحسابات (أو موظف له لقب مماثل) في احدى الدول الأعضاء. ويتألف المجلس الآن من المراقب المالي والمراجع العام للحسابات في بنغلاديش، والرئيس الأقدم لمجلس مراجعي حسابات بلجيكا، والمراجع العام للحسابات في غانا. وينتخب كل عضو لمدة ثلاث سنوات وتنتهي مدة أحد الأعضاء في كل عام.

باء - دور أعضاء المجلس

٣ - بموجب المادة ١٢-١ من النظام المالي للأمم المتحدة، يعيّن المجلس "لأداء مهمة مراجعة حسابات الأمم المتحدة". ومسؤولية الأعضاء تضامنية وفردية في أداء وظيفة مراجعة الحسابات. وان مراجعة الحسابات في الواقع مهمة يقوم بها الموظفون الذين يخوّلهم أعضاء المجلس هذه الصلاحية. وأعضاء المجلس يستعرضون ويعتمدون خطط مراجعة الحسابات والتقارير عن الحسابات المراجعة المعدّة من قبل لجنة عمليات المراجعة. ويجتمع المجلس مرتين كل عام. ومن المعتاد أن يجتمع في حزيران/يونيه وتشرين الأول/اكتوبر من كل عام. وفي الدورة العادية السنوية المعقودة في حزيران/يونيه، فان أعضاء المجلس يستعرضون ويعتمدون تقارير مراجعة الحسابات المعدّة بواسطة لجنة عمليات المراجعة، ويبحثون مضمونها مع اللجنة الاستشارية لشؤون

---

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الرابعة والثلاثون، المرفقات، البند ٩٦ من جدول الأعمال، الوثيقة A/34/586، الفقرة ١٣.

Digitized by UNOG Library

الادارة والميزانية قبل تقديمها الى الجمعية العامة . وخلال الدورات ، يجتمع المجلس أيضا مع كبار موظفي الادارة لبحث نتائج مراجعة الحسابات والمسائل ذات الأهمية المتبادلة ويبحث أيضا الاتجاه العام لعمل المجلس وتتخذ المقررات بشأن المسائل ذات الصلة بالسياسة العامة . ويعقد المجلس دورته الخاصة في تشرين الأول/اكتوبر من كل عام . وفي تلك الدورة ، تتاح للأعضاء فرصة لاستعراض وبحث خطط مراجعة الحسابات مع لجنة عمليات المراجعة ، ثم ، بوجه عام ، عمل مراجعة الحسابات الذى يجرى تحت الاشراف المباشر لمديرى المراجعة الخارجية للحسابات ، الذين هم أعضاء لجنة عمليات المراجعة . وتدرج في جدول أعمال الدورات الخاصة أيضا المسائل الموضوعية ذات الصلة بعمل المجلس وأية مواضيع أخرى ذات صلة بمراجعة الحسابات التي تستحق اهتمام أعضاء المجلس .

جيم - توزيع عمليات مراجعة الحسابات

٤ - بموجب ولاية المجلس ، فان المسؤولية الرئيسية عن اسناد مهمات مراجعة الحسابات يتقاسمها أعضاء المجلس بالتساوى . وعند تقرير توزيع المهمات ، يراعي المجلس مبدأ التناوب ، والموقع الجغرافي ، وحجم وطبيعة المؤسسات ، والتوفير في تكاليف عملية المراجعة واجرائها بشكل فعّال . وكما هو مقرر في النظام المالي للأمم المتحدة ، فان توزيع المهمات يبلّغ الى اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية لاقراره .

دال - لجنة عمليات المراجعة

٥ - حتى يؤدى المجلس مسؤولياته التضامنية والفردية على وجه أمثل فقد اعتمد المجلس ، في دورته المعقودة في حزيران/يونيه ١٩٧٦ ، ترتيبا تنظيميا جديدا يقضي بانشاء لجنة عمليات المراجعة كلجنة عاملة تابعة للمجلس لمساعدته في انجاز ولايته . وتتألف لجنة عمليات المراجعة من ثلاثة مديرين متفرغين للمراجعة الخارجية ، ويمثل كل واحد منهم عضوا في مجلس مراجعي الحسابات . ويعيّن المجلس أحد أعضاء اللجنة رئيسا لمدة سنة بالتناوب ، حسب الأقدمية ، ويمكن أن يعيّن من جديد لمدة أخرى . والأمين التنفيذى لمجلس مراجعي الحسابات هو بحكم منصبه عضو في اللجنة ويعمل أيضا أمينا لها .

٦ - تعمل اللجنة نيابة عن المجلس لضمان الالتزام بمبدأ المسؤولية التضامنية والفردية المنصوص عليه في اختصاصات المجلس . وبينما يمثل كل عضو مراجع الحسابات العام الذى عيّنه أو مراجعة الحسابات العامة التي عيّنته ، فان اللجنة بأكملها تمثل مجلس مراجعي الحسابات .

٧ - وبموجب النظام الداخلي للجنة عمليات المراجعة ، بالشكل المعتمد من المجلس ، يتوجب على اللجنة :

(أ) أن تراعي معايير مراجعة الحسابات العامة المبينة في كتيب مراجعة الحسابات ؛

Digitized by UNOG Library

(ب) أن تطبق نهجا موحدا في مراجعة الحسابات ؛

(ج) أن تجرى الاتصال مع الادارة المسؤولة عن كل مهمة من أجل تحديد الحاجات والبرامج الجديدة ، والتغييرات في السياسة العامة ، ونواحي الضعف في النظام بأكمله ؛

(د) أن تستحدث وسائل لتسهيل مراجعة الحسابات ؛

(هـ) أن تدرب الموظفين على نهج موحد لمراجعة الحسابات ؛

(و) أن تضع أهدافا لكل مهمة من مهام مراجعة الحسابات ؛

(ز) أن تحدد نظم المراقبة الداخلية وأن تتبين نواحي الضعف فيها ؛

(ح) أن تضع الأولويات ؛

(ط) أن تقرر مدى وطبيعة وتوقيت اختبارات مراجعة الحسابات ؛

(ى) أن تعدّ وتستعرض وتعتمد برامج مراجعة الحسابات ؛

(ك) أن تحتسب المدة المطلوبة وأن تضع الموعد الأخير لانجاز العمل ؛

(ل) أن تحدد الموارد اللازمة من الموظفين ؛

(م) أن تستعرض وتعتمد أى تغييرات طفيفة في خطط مراجعة الحسابات على الوجه المطلوب ؛

(ن) أن تستعرض أوراق العمل والبيانات المالية لضمان دقة الوثائق وكفايتها ؛

(س) أن تشرف على أداء برامج مراجعة الحسابات وفقا للخطط المعتمدة ؛

(ع) أن تستعرض وتعتمد جميع الرسائل الادارية التي تقدم الى الادارة نتيجة مراجعة الحسابات الجارية تحت رعاية المجلس ، مع ايلاء اهتمام خاص لأهمية ، وصلة ، واتساق ملاحظات مراجعي الحسابات بعضها مع البعض الآخر ؛

(ف) أن تستعرض وتعتمد جميع التقارير التي تقدم للمجلس ، سواء فيما يتعلق بمسؤوليات مراجعة محددة يضطلع بها المجلس ، أو بمسائل أخرى ذات طابع أعمّ ، أو بمسائل ادارية ؛

(ص) أن تعتمد مشاريع تقارير المجلس عن مراجعة الحسابات المقدمة الى الجمعية العامة و/أو الى اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية بالشكل الذى وضعها فيه أعضاء اللجنة .

٨ — تجتمع اللجنة بانتظام بناء على طلب رئيسها أو أحد الأعضاء . ولا يكتمل النصاب الا بحضور اثنين من المديرين الثلاثة للمراجعة الخارجية والأمين التنفيذى .

Digitized by UNOG Library

ثالثا ـ الممارسات الفنية للمجلس

ألف ـ نهج مراجعة الحسابات

٩ ـ منذ عام ١٩٧٦ ، حوّل مجلس مراجعي الحسابات اهتمامه من مراجعة العمليات التجارية بالصورة التقليدية الى مراجعة الحسابات القائمة على أساس النظم . ومن ناحية الجوهر ، فان مراجعة الحسابات على اساس النظم تشمل فحص العناصر الرئيسية المكونة لنظام الادارة المالية ونظام المراقبة . ويشمل هذا الفحص :

(أ) تنظيم وظيفة المراقبة المالية مع ايلاء اهتمام خاص لأنسب توزيع للمسؤوليات والفصل بين الواجبات والمسؤوليات لضمان نزاهة ودقة العمليات التجارية ، وكفاية الاجراءات للحماية من الغش المحتمل . وينظر أيضا في المؤهلات الفنية وغيرها التي يتحلى بها الموظفون الذين تناط بهم هذه المسؤوليات .

(ب) طرق تسجيل وتجهيز معاملات المحاسبة ، مع ايلاء اهتمام خاص لوسائل ضمان سلامتها ، بالاضافة الى مستوى فعالية كيفية تطبيق النظام والتوفير الناجم عن ذلك .

(ج) طبيعة المعلومات المتعلقة بالميزانية والمعلومات المالية وتوقيتها ونوعيتها ومدى ملائمتها ، تلك المعلومات التي يتمخض عنها النظام ، لادماجها في البيانات المالية الدورية المقدمة الى مجلس الادارة ، ولاستعمالها من قبل الادارة على كافة المستويات في توجيه البرامج المعتمدة وتنفيذها .

(د) ملاءمة وانطباق المبادئ التوجيهية المتعلقة بالسياسات والممارسات المالية ، وكتيبات التعليمات لتشغيل النظام ووسائل نشر مثل هذه المبادئ التوجيهية ، والتعليمات ، في كافة أقسام المؤسسة ، ومدى التقيد بها .

١٠ ـ وعلاوة على فحص النظم المالية لتقييم ملاءمتها ، فان مراجعة الحسابات القائمة على أساس النظم تنطوي على نظم اجراء الاختبارات لتقصي أهمية نواحي الضعف ، وتقديم التقارير الى الادارة ، ومتابعة التدابير المتخذة لمعالجة نواحي النقص .

باء ـ عملية مراجعة الحسابات

١١ ـ ان نظام مراجعة الحسابات ، الذي وضعه المجلس ، يشمل ثلاثة أطوار تشدد على المراحل الرئيسية للتقييم ، ونقاط اتخاذ القرارات الرئيسية المتعلقة باتجاه مجهود مراجعة الحسابات واقرار الاحتياجات من الموارد . والأطوار الثلاثة هي : تخطيط عملية مراجعة الحسابات ، وتنفيذ عملية مراجعة الحسابات ، وتقديم التقارير عن مراجعة الحسابات :

Digitized by UNOG Library

(أ) تخطيط عملية مراجعة الحسابات ـ هناك طوران لتخطيط مراجعة الحسابات ، على الوجه المبين أدناه :

' ١ ' التخطيط الشامل ـ تعدّ خطط مراجعة الحسابات من قبل أعضاء لجنة عمليات المراجعة لاعتمادها بعد ئذ من قبل أعضاء المجلس . وينطوى هذا على الحصول على معرفة عامة بمقاصد وبرامج المؤسسة التي تجرى مراجعة حساباتها ، وتفهم البيئة التي يعمل فيها الكيان . وعلاوة على هذا ، فانه يشمل تعريف المقاصد المحددة للأنشطة الرئيسية التي سيجرى فحصها ، ومشاكل المحاسبة ومراجعة الحسابات التي ستعالج ، والكيفية التي سيجرى فيها تنفيذ المهمات .

' ٢ ' تخطيط المهمات ـ من واجب الموظف المسؤول مباشرة عن مهمة مراجعة الحسابات أن يحصل على معلومات اضافية عن النظم والضوابط المتصلة بالأنشطة التي يقع الاختيار عليها في مرحلة التخطيط الشامل ، وأن يحدد مدى الاعتماد على الضوابط. وهو مسؤول أيضا عن اعداد الخطة المفصلة لمراجعة الحسابات التي تشمل تطوير أو اختيار الاختبارات والاجراءات الأخرى اللازمة لاجراء الفحوصات وذلك من برامج مراجعة الحسابات الموجودة .

(ب) تنفيذ عملية مراجعة الحسابات

' ١ ' تقييم الضوابط الداخلية ـ ان تقييم الضوابط الداخلية يوفر أساسا هاما لتحديد مدى وطبيعة وتوقيت الاختبارات الموضوعية المطلوبة لتزويد المجلس بأدلة كافية وملائمة لدعم رأيه بشأن البيانات المالية للمؤسسة التي يجرى مراجعة حساباتها . وبوجه عام يتألف هذا التقييم من الآتي :

(أ) استعراض النظام واعداد وثائقه ، وفهمه ؛

(ب) تحديد الضوابط الهامة ؛

(ج) اجراء تقييم أولي للنظام ؛

(د) اختبار الضوابط الهامة التي ينوى مراجع الحسابات الاعتماد عليها ؛

(هـ) تقصي وتقييم أهمية نواحي الضعف التي يتم كشفها ؛

(و) وضع استنتاجات وتوصيات من أجل اتخاذ تدابير تصحيحية ؛

(ز) الحصول على رد الادارة على نتائج بحث مراجع الحسابات واستنتاجاته .

Digitized by UNOG Library

'٢' فحص البيانات المالية - ان هذا الفحص ينطبق فقط على أهداف مراجعة الحسابات المرتبطة مباشرة برأى يتعلق بالبيانات المالية للمؤسسة التي يجرى مراجعة حساباتها. ويتكون من فحص العمليات التجارية وأرصدة الحسابات والاستعراضات التحليلية والحصول على رسائل التمثيل ، وتكوين رأى في البيانات المالية برمتها .

ان مهمات مراجعي الحسابات يؤديها بصفة أساسية الموظفون الذين يقع الاختيار عليهم من دوائر مراجعة الحسابات القومية في الدول التي ينتمي اليها أعضاء المجلس . ويجوز للمجلس أن يستعين بمراجعين للحسابات و/أو مستشارين من الشركات الدولية المرموقة اذا كانت هناك ظروف خاصة تبرر ذلك .

ومن أجل التوفير ، ولتحقيق الفعالية ، يدمج الموظفون من الدول الأعضاء الثلاث متى تسنى ذلك .

(ج) تقديم التقارير عن مراجعة الحسابات - بعد اجراء استعراضات مشتركة من قبل لجنة عمليات المراجعة للملاحظات ونتائج البحث المتعلقة بمراجعة الحسابات ، تبلّغ نتائج مراجعة الحسابات الى المؤسسة التي يجرى مراجعة حساباتها بواسطة رسائل ادارية ، ويتم الحصول على رد عليها من الادارة . ويقوم مجلس مراجعي الحسابات بعد ئذ باعداد تقاريره لعرضها على الجمعية العامة بشأن المسائل الهامة التي تشملها رسائل الادارة . وتبحث هذه المسائل في جلسات مشتركة منفصلة يعقدها المجلس مع كبار الموظفين في الادارة ، وكذلك مع اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية .

جيم - تدريب الموظفين وتطويرهم

١٢ - ان طبيعة ومدى التدريب السابق لمراجعة الحسابات والتوجيه المقدم لموظفي كل عضو في المجلس يتم التفاهم عليه بين مدير المراجعة الخارجية للحسابات والمراجع العام للحسابات المعني . ويؤكد التدريب بصفة عامة مراجعة الحسابات القائمة على اساس النظم ، ويجرى في بعض الأحيان بمساعدة شركة محاسبين متمرسة في مراجعة الحسابات القائمة على أساس النظم . وبناء على طلب عضو في المجلس ، يعقد رئيس لجنة عمليات المراجعة كذلك ، بالتعاون مع المدير الملائم للمراجعة الخارجية للحسابات ، دورات دراسية مختصرة لموظفي الدولة العضو . وتنظم دورة دراسية توجيهية في مقر الأمم المتحدة بنيويورك لمراجعي الحسابات المستجدين في الأمم المتحدة في موضوع مراجعة الحسابات القائمة على أساس النظم .

Digitized by UNOG Library

رابعا - مقترحات حكومة كنـــدا

ألف - أسباب تقديم المقترحـــات

١٣ - أعطت حكومة كندا الأسباب الآتية للتغييرات المقترحة في تنظيم مجلس مراجعي الحسابات وممارساته المهنية :

(أ) الحاجة الى الاستمرار نظرا للتغير في تكوين المجلس ؛

(ب) ازدياد تعقد أنشطة الأمم المتحدة وزيادة تعقد عمليات حساباتها ؛

(ج) التحسينات المدخلة على اساليب مراجعة الحسابات الحديثة ؛

(د) التباينات في منهجية مراجعة الحسابات بين أعضاء المجلس المحتملين .

باء - آراء المجلس بشأن أسباب المقترحات

١٤ - بعد دراسة الأسباب المبينة أعلاه ، يقدم المجلس التعليقات التالية الواردة في الفقـــرات ١٥ الى ١٨ أدناه .

١ - الحاجة الى الاستمرار

١٥ - مع أن المادة ١٢-٢ من النظام المالي للأمم المتحدة تقضي بأنه يجب انتخاب أعضاء المجلس لمدة ثلاث سنوات ، فان الجمعية العامة كانت تشعر دائما بالحاجة الى الاستمرار وعلى مر السنـين كفلت تجاوز مدة عضوية معظم الدول التي عملت كأعضاء في المجلس لفترة ثلاث سنوات . ولهذا كانـت هولندا عضوا من تموز/يوليه ١٩٥٦ حتى حزيران/يونيه ١٩٦٥ ، أى مدة ٩ سنوات . أما كولومبيـا ، التي حلت محلها بنغلاديش ، فبقيت عضوا في المجلس من تموز/يوليه ١٩٤٨ حتى حزيران/يونيـــه ١٩٧٨ ، أى مدة ٣٠ سنة . وباكستان ، التي حلت محلها غانا ، بقيت في المجلس من تموز/يوليـــه ١٩٦١ حتى حزيران/يونيه ١٩٧٦ ، أى ١٥ سنة . وكندا ، التي حلت محلها بلجيكا ، بقيـت فـي المجلس من كانون الثاني /يناير ١٩٤٧ حتى حزيران/يونيه ١٩٥٦ (٩ سنوات) ، ومن تموز/يوليـــه ١٩٦٨ حتى حزيران/يونيه ١٩٨٠ (١٢ سنة) ، أى ما مجموعه ٢١ سنة . ويتضح من هذا انـــه تحقق الاستمرار في النظام الحالي للمجلس وهيكله . ولا داعي للشك الآن بأن الاستمرار لن يكفـل في المستقبل .

٢ - تعقد أنشطة الأمم المتحدة وتعقد حساباتها

١٦ - ان نظرة متفحصة لعمل المجلس تبين ان أعضاء المجلس قد أجروا تغييرات في بعض الأحيان ،

Digitized by UNOG Library

حسب الاقتضاء ، في ممارسات واجراءات عمل مراجعة الحسابات حتى يواجهوا التعقد المتزايد في الحسابات والنظم المالية للأمم المتحدة . وعلاوة على هذا ، فان المادة ١٢-٩ من النظام المالي للأمم المتحدة تخوّل أعضاء المجلس التعاقد على خدمات مراجعي الحسابات العامين التجاريين المرموقين ، أو أى شخص أو شركة أخرى يعتبرها المجلس مؤهلة من الناحية الفنية . وقد استخدم المجلس هذه السلطة في الماضي وسيمارسها في المستقبل اذا اقتضى الأمر .

٣ - التحسينات في أساليب مراجعة الحسابات الحديثة

١٧ - وفي الدورتين ١٩ و ٢٠ المنعقدتين في عامي ١٩٧٧ و ١٩٧٨ ، فان فريق المراجعين الخارجيين لحسابات الأمم المتحدة ، والوكالات المتخصصة ، والوكالة الدولية للطاقة الذرية ، بحثوا تطوير مراجعة شاملة للحسابات ، أو مراجعة قائمة على أساس " القيمة - مقابل - النقد " وهو اسم شائع لها أيضا . وقد اتفقوا عموما فيما بينهم ، على أنه في الظروف الحالية ، يعتبر هذا نهجا مناسبا لمراجعة الحسابات يستحق التطبيق . ويدرب أعضاء المجلس موظفيهم على هذا الأسلوب الحديث لمراجعة الحسابات الذى طبق باستمرار في جميع أقسام المنظمة في المجالات التي تلائم هذا النوع من مراجعة الحسابات بوجه خاص .

٤ - التباينات في منهجية مراجعة الحسابات بين أعضاء المجلس المحتملين

١٨ - لا يمكن انكار وجود تباينات في منهجية مراجعة الحسابات بين أعضاء المجلس المحتملين . الا أن أعضاء المجلس يجدون صعوبة في قبول الآثار المترتبة على مقترحات حكومة كندا التي تقول بأن اتباع منهجية مراجعة حسابات واحدة هو الذى سيكفل أن تتلقى الأمم المتحدة " نوعية مراجعة حسابات تلائم أهميتها وهيبتها " . ويعتقد المجلس انه من الخطأ الاستنتاج بأن مستوى عال من مراجعة الحسابات لا يكفل نظرا لوجود فروق في منهجية مراجعة الحسابات بين أعضاء المجلس المحتملين . وعلاوة على هذا ، لم يقدم أى دليل لاثبات الادعاء بأن نوعية مراجعة الحسابات خلال مدة وجود المجلس لم تلائم أهمية الأمم المتحدة وهيبتها . ان المجلس ، اذ يوافق على الرأى القائل ان التدريب ضرورى لتحسين نوعية مراجعة الحسابات ، فقد وفّر ذلك بصورة منهجية . وان المركز الدولي التابع للأمم المتحدة لمراجعة الحسابات والمحاسبة في الخدمات العامة للبلدان النامية ، المقترح انشاؤه ، يستطيع ، بعد انشائه ، دعم تدريب الموظفين التابعين لأعضاء المجلس .

جيم - التغييرات المقترحة

١٩ - ان مقترحات حكومة كندا الرئيسية كالآتي :

(أ) يجب توسيع مجلس مراجعي الحسابات وتغيير دوره حتى يصبح قادرا على العمل بمثابة " لجنة مراجعة حسابات " تعمل نيابة عن الجمعية العامة ، بدلا من أن يكون مسؤولا عن اجراء مراجعة الحسابات بالفعل ؛

Digitized by UNOG Library

(ب) يجب اجراء مراجعة حسابات الأمم المتحدة بواسطة مراجع عام للحسابات دائم يعيّن موظفيه بنفسه ويقدم تقاريره الى الجمعية العامة ؛

(ج) يجب الغاء دور اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية الذى يخوّلها استعراض تقارير المجلس ؛

(د) يجب زيادة توسيع نطاق مراجعة حسابات الأمم المتحدة كي يشمل ، حسب الاقتضاء ، تقييم ملاءمة النظم للاسهام في الانفاق الاقتصادى ، والفعّال ، والكفء لموارد الأمم المتحدة .

دال - آراء المجلس بشأن التغييرات المقترحة

٢٠ - ان آراء المجلس بشأن التغييرات المقترحة واردة في الفقرات ٢١ الى ٢٧ أدناه .

١ - التغيير في هيكل المجلس ودوره

٢١ - ان زيادة عدد أعضاء المجلس ليست أمرا جديدا . فقد بحثت الجمعية العامة هذه المسألة في الماضي وخلصت الى أن المجلس سيعمل بكفاءة أكثر اذا بقي في شكله الحالي . ويرى مجلس مراجعي الحسابات ان أعضاء المجلس لا يمثلون بلادهم فحسب ، بل المجموعات الجغرافية التي ينتمون اليها أيضا . ولهذا ، فان أعضاء المجلس كانوا يمثلون الأمم المتحدة الى حد كبير .

٢٢ - وبموجب الترتيبات الحالية ، تجرى مراجعة الحسابات تحت الاشراف الشامل لأعضاء المجلس الذين يختارون موظفيهم من بين موظفي مكاتبهم القومية لمراجعة الحسابات . وان الأعضاء يشتركون بصفة مباشرة في عملية مراجعة الحسابات بأسرها ، بما في ذلك التخطيط ، واعداد التقارير ، والاستعراض ، ويبحثون النتائج التي تتمخض عنها مراجعة الحسابات في الدورات العادية للمجلس كل عام مع موظفي الادارة ، ومع اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ، وفيما بعد ، مع اللجنة الخامسة .

٢٣ - وبمقتضى التغييرات المقترحة ، لن يجرى أعضاء لجنة مراجعة الحسابات أى اتصال اطلاقا مع " الرجال في الميدان " . كما ان لجنة مراجعة حسابات مؤلفة من ممثلين على مستوى عال من ١١ الى ١٦ بلدا قد تواجه مصاعب عندما تبحث مع المراجع العام لحسابات الأمم المتحدة المقترح نطاق وخطط مراجعة حساباته ، وقد تقضي ، وقتا في الاجتماعات أطول مما تتصوره الحكومة الكندية في مقترحاتها . وبالاضافة الى هذا ، فان شرط العضوية في لجنة مراجعة الحسابات المقترحة ، ألا وهو تفهم أوسع لأهداف الأمم المتحدة وحالتها المالية ، يمكن أن يتوفر فقط في الأشخاص الذين لهم خبرة سابقة في الأمم المتحدة في هذه الميادين . ولهذا ، فان عضوية اللجنة ستكون محدودة .

٢ - المراجع العام للحسابات الدائم للأمم المتحدة

٢٤ - يرى مجلس مراجعي الحسابات ان ثلاثة عقول أفضل من عقل واحد . اذ أن المراجع العام

Digitized by UNOG Library

للحسابات المقترح لا يستطيع بمفرده أن يجمع بين المقدرة والحكمة وتنوع المعرفة المتوفرة لدى ثلاثة مراجعين عامين للحسابات من ثلاث دول أعضاء . وعلاوة على هذا ، فعلى نقيض معظم المراجعين الخارجيين لحسابات الوكالات المتخصصة ، الذين يقيمون في بلدانهم ، سيكون المراجع العام لحسابات الأمم المتحدة المقترح ملزما بالاقامة في نيويورك ، وأن يتواجد في بيئة الأمم المتحدة معظم الوقت . ونتيجة لهذا ، سيصبح على صلة قريبة من أعضاء الادارة وموظفي الأمانة العامة ، الأمر الذى ينتقص من استقلاله في نهاية المطاف . وقد يصبح بهذه الطريقة ، أو على الأقل قد يشعر ، انه قد أصبح جزءا من الادارة ، وبهذا يصبح بمثابة مراجع حسابات داخلي "معظّم" . ولا شك أن هناك بعض الحكمة في الترتيبات التنظيمية الداخلية الحالية للمجلس التي بمقتضاها يقيم جميع أعضاء المجلس الذين هم مراجعون عامون للحسابات في بلادهم . وهذا الوضع يمكّن أعضاء المجلس من تحقيق التجديد والنزاهة في عملهم .

٢٥ - وعلاوة على هذا ، فستزيد الترتيبات المقترحة الى حد كبير تكاليف المراجعة الخارجية للحسابات ، اذ أنه يتعين على الأمم المتحدة أن تتكبد ، بالاضافة الى مصاريف السفر وبدل المعيشة اليومية ، تكاليف أخرى تتعلق بالموظفين بمبالغ طائلة .

٣ - الغاء دور اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية

٢٦ - ان دور اللجنة الاستشارية في استعراض تقارير المجلس يسهل فهمها من قبل ممثلي الدول الأعضاء . ويرى المجلس انه مادامت تقارير اللجنة تكتب لاطلاع الدول الأعضاء والجمهور عامة ، فانه من الأفضل لهم أن يدرسوا هذه التقارير في شكل يفهمه الرجل العادى ، بدلا من تركها باللغة المعروفة لدى المحاسبين و/أو مراجعي الحسابات ، بما في ذلك المراجعين العامين القوميين للحسابات . وعلاوة على هذا ، وبمقتضى التغييرات المقترحة ، ستفقد اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية أحد وظائفها الرئيسية ، ألا وهي تسهيل عمل اللجنة الخامسة بتوجيه النظر للمسائل الأكثر أهمية في تقارير المجلس . ويرى المجلس انه يجب أن تستمر اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية في أداء هذه المهمة ، بدلا من أدائها من قبل لجنة مراجعة الحسابات المتوخاة في اقتراح الحكومة الكندية .

٤ - توسيع نطاق مراجعة الحسابات

٢٧ - يوافق مجلس مراجعي الحسابات على الرأى القائل بأنه من المستحسن توسيع نطاق مراجعة حسابات الأمم المتحدة كي يشمل تقييم كفاية النظم في الاسهام في الاقتصاد في النفقات ومراعاة كفاءتها وفعاليتها عند انفاق موارد الأمم المتحدة . ويود المجلس أن يقول ان نهج مراجعة الحسابات القائمة على أساس النظم الذى أخذ به المجلس يتناول التوفير في النفقات وكفاءتها . هذا ويقوم المجلس ، في جملة أمور ، عند مراجعة حسابات المشاريع الميدانية بتقييم مدى تحقيق أهداف المشاريع .

Digitized by UNOG Library

خامسا - الاستنتاجات

٢٨ - يخلص المجلس الى الاستنتاجات التالية :

(أ) يرى مجلس مراجعي الحسابات ان الترتيب الحالي لوظيفة المراجعة الخارجية لحسابات المنظمة ، كما هو منصوص عليه في النظام المالي للأمم المتحدة ، يجب أن يبقى دون إحداث أى تغيير فيه لأنه لا يجد أى نقص أساسي في التنظيم الحالي ، أو في الممارسات الفنية للمجلس . الا أن هذا الرأى لا يمنع المجلس في المستقبل من تقييم عمله عند الضرورة .

(ب) لقد أدخلت تحسينات مؤخرا على هيكل المجلس التنظيمي وممارساته الفنية ، أثبتت جدواها .

(ج) يعتبر المجلس أن تعيين مراجع عام دائم ، من المرجح أنه سيقيم في نيويورك ، سيجرّد الأمم المتحدة من التجديد والنزاهة اللذين اتسم بهما عمل أعضاء المجلس خلال ٣٤ سنة مضت .

(د) ويرى المجلس ان تكاليف المراجعة الخارجية لحسابات الأمم المتحدة ستزيد زيادة كبيرة لو تم تنفيذ التغييرات المقترحة .

(هـ) يرى المجلس ان دور استعراض تقارير المجلس التي تعرض على الجمعية العامة يجب أن يبقى من اختصاص اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية بدلا من أن تتولاه لجنة مراجعة الحسابات التي تنصح المقترحات بتأليفها .

- - - - -

Digitized by UNOG Library